

Distr.: General  
8 July 2013  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

الدورة الستون

جنيف، ١٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

### تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

#### مذكرة من أمانة الأونكتاد

##### موجز تنفيذي

تحتل التجارة الدولية مكانة بارزة في المناقشات التي تتناول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذه السياقات، لا بد من التمييز بين الأهداف الإنمائية، كالححد من الفقر، والأمن الغذائي، والحصول على الخدمات الأساسية، من جهة، والعوامل المحركة لبلوغها، كالتجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، من جهة أخرى. وتبحث هذه المذكرة في الصلات بين التجارة والتنمية وتؤكد أن الصلة بين التجارة والتنمية ليست تلقائية. فتحقيق فوائد إنمائية يتطلب دعماً مؤسسياً وسياساتياً على الصعيدين الوطني والدولي. إذ ينبغي للسياسات الوطنية المتصلة بالتجارة أن تربط المنتجين بالأسواق العالمية على نحو فعال. وينبغي أن يدعم التعاون الدولي الإصلاح التجاري المفيد، وأن يزيد إدماج منتجي البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية، ويقلل التدابير غير التعريفية التي تقيد التجارة، ويعزز القواعد التجارية والسياسات المتصلة بالتجارة المستدامة بيئياً والشاملة اجتماعياً. ويمكن للتجارة الدولية، إذا وُجّهت التوجيه السليم، أن تشكل قوة كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة.

## مقدمة

١ - تغير مشهد الاقتصاد العالمي تغيراً كبيراً في العقود الماضية، لا سيما منذ اعتماد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل، والحركة السلسة لرؤوس الأموال، ونجاح تحرير التجارة على المستوى الأحادي والمتعدد الأطراف وعلى الصعيدين الإقليمي والثنائي، وتحول قطب النمو الاقتصادي من الشمال إلى الجنوب - كلها أمور تبين الحاجة إلى تحول نموذجي في نمط التفكير في موضوع التجارة والتنمية.

٢ - ومن التداعيات الواضحة لعملية العولمة المستمرة أنه لا ينبغي النظر إلى التجارة الدولية كغاية بل كمحفز على النمو والتنمية الشاملين. ويمكن للفرص التي تتيحها التجارة الدولية، إذا ما استُغلت على نحو سليم، أن تشكل قوة كبيرة تدفع باتجاه خلق فرص عمل، وإتاحة الاستخدام الفعال للموارد، وتقديم حوافز لمنظمي المشاريع، وفي نهاية المطاف تحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. بيد أن الصلة بين التجارة والتنمية ليست تلقائية وتحتاج إلى دعم مؤسسي وسياساتي على الصعيدين الوطني والدولي.

٣ - ومن هذا المنطلق، وعملاً بالفقرة ١٨(د) من ولاية الدوحة التي أُسندت إلى الأونكتاد في دورته الثالثة عشرة<sup>(١)</sup>، يبحث الجزء الأول من هذا التقرير الحقائق النمطية للعولمة الجارية حالياً فيما يتصل بالأهداف الإنمائية الحالية للألفية، لا سيما الهدف الإنمائي للألفية رقم ٨ "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية". ثم يسهب التقرير بعد ذلك في بحث أسباب اعتبار التجارة الدولية المتغير المؤثر (أو التوضيحي) الذي من شأنه أن يحدد نتائج المتغيرات التابعة، وهي، في هذه الحالة، مجموعة واسعة من الأهداف الإنمائية. ويمكن أن يكون أثر التجارة على الأهداف الإنمائية المختلفة إيجابياً أو سلبياً - وما يحدد علامة هذا الأثر هو ما إذا كانت السياسات محددة الأهداف بشكل جيد ومنفذة تنفيذاً فعالاً.

٤ - ويبين الجزء الثاني الاتجاهات الاقتصادية والتجارية العالمية.

(١) تنص الفقرة ١٨(د) من ولاية الدوحة على أنه ينبغي للأونكتاد: "أن يواصل رصد وتقييم التطور في النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي".

## أولاً - استخدام التجارة لتحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥

### ألف - الحقائق النمطية للاقتصاد الدولي الحالي

الحقيقة النمطية ١- الجنوب هو دافع أساسي للنمو الاقتصادي الحالي، رغم شدة تفاوت سرعة النمو بين بلدان الجنوب

٥- تتشكل العولمة حالياً من تزايد تدفق رؤوس الأموال والمعلومات والسلع والخدمات، وبدرجة أقل، العمالة، بين البلدان. فقد وُحِّدَت العولمة أساساً أسواقاً كانت تفصلها سابقاً الحدود والجغرافيا وضممتها في سوق عالمية تتزايد فيها نسبة تفضيل المنتجات نفسها. وتم في الوقت ذاته استحداث منتجات وخدمات جديدة ومتنوعة.

٦- وقد كانت البلدان النامية قوة رئيسية خلف التوسع الدينامي الحالي للتجارة الدولية ونمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. إذ زاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان النامية ككل ٦ في المائة سنوياً خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، مقارنة بـ ١ في المائة في البلدان المتقدمة. وتشكل البلدان النامية حالياً ما يقرب من ٥٠ في المائة من صادرات البضائع العالمية (مقارنة بـ ٢٥ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١) الآخذة في التزايد من خلال الصلات التجارية الجديدة بين بلدان الجنوب.

٧- ورغم أداء البلدان النامية الجيد كمجموعة فإن اندماجها في الاقتصاد العالمي يختلف من بلد إلى آخر. وقد صدر ٧٠ في المائة من مجموع تجارة البضائع في البلدان النامية عام ٢٠١٢ من ١٢ بلداً نامياً فقط، كثير منها بلدان آسيوية.

### الحقيقة النمطية ٢- تجزئة عمليات الإنتاج تسيطر على التجارة الدولية الحالية

٨- يشكل تطور سلاسل القيمة العالمية إحدى السمات الرئيسية للعولمة الحالية - لأن هناك تجزئاً ونقلاً لعمليات الإنتاج إلى أماكن أخرى في قطاعات كإلكترونيات، ومعدات الاتصالات، والسيارات، والملبوسات. ويؤكد النمو السريع والمثير للإعجاب في البلدان الآسيوية النامية في السنوات الأخيرة أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يشكل محركاً للنمو الاقتصادي الإجمالي.

٩- ورغم أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أدى في الكثير من الأحيان إلى العديد من الفوائد على شكل فرص عمل جديدة، وزيادة في الأجور، ونشر للتكنولوجيا، فإن هذه الفوائد لا تُمنح دائماً. وما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية هو أن أوجه الاختلال في ميزان القوى الحالي بين الشركات الرائدة (أي الشركات عبر الوطنية التي تملك سلاسل القيمة العالمية أو التي تديرها) وموردي سلاسل القيمة العالمية في البلدان النامية لا تيسر،

في الكثير من الأحيان، نشر المهارات والتكنولوجيات الجديدة التي تكتسي أهمية أساسية في تطوير الصناعة والتنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، كثيراً ما ينحصر نشاط الشركات في البلدان النامية في إنتاج وتصدير السلع الأساسية الخام والبضائع والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة والقدرة الضعيفة على النمو.

### الحقيقة النمطية ٣- النظام التجاري الدولي الحالي أكثر تعقيداً وتجزأ مما كان عليه قبل عقدين

١٠- بما أن التجارة الدولية توسعت بسرعة غير مسبوقة، فقد شهد النظام التجاري العالمي تحولات كبيرة. فالنظام التجاري الحالي أكثر تعقيداً وتجزأ مع تزايد انتشار عدد من الاتفاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية أو الأقاليمية الآخذة في جميع أنحاء العالم.

١١- فحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أبلغ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية، عن ٥٤٦ اتفاقاً تجارياً إقليمياً بينها ٣٥٤ اتفاقاً حيز التنفيذ. ومن المقدر أن هذه الاتفاقات تغطي اسماً أكثر من ٥٠ في المائة من التجارة العالمية إذا ما أُضيفت إليها التجارة المعفاة من الضرائب، بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية أو ١٧ في المائة إذا ما حُسبت فقط التجارة التفضيلية المعفاة من الضرائب. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت اتفاقات التجارة الحرة تتسم أكثر بسمة "اتفاق شراكة اقتصادية شامل"، لأن العديد منها يشمل معاهدة استثمار فضلاً عن التزامات مضافة إلى تلك المعقودة في إطار "منظمة التجارة العالمية" و"التزامات أخرى تزيد عن التزامات المنظمة"<sup>(٢)</sup>.

١٢- وتبين الصورة الحالية أن العالم يسير في اتجاه معاكس للغاية ٨-ألف من الأهداف الإنمائية للألفية التي تدعو إلى "إنشاء نظام تجاري ومالي منفتح وقائم على قواعد ومنظور وغير تمييزي". وكل اتفاق ثنائي أو إقليمي للتجارة الحرة هو بطبيعته اتفاق مغلق وتمييزي. ولأن المكاسب بالمعنى السياسي للاقتصاد هي المحرك الأساسي لإبرام اتفاقات "تجارة حرة"، فإن الانتشار الحالي لاتفاقات التجارة الحرة نادراً ما يشمل أقل البلدان نمواً القليلة الأهمية من الناحية الاقتصادية. هذا علاوة على أن انتشار اتفاقات التجارة الحرة يقلل الشفافية في نظام التجارة العالمي ويزيد تكاليف المعاملات، لا سيما بالنسبة للمشتغلين في التجارة الدولية من البلدان النامية.

(٢) إن اتفاقات التزامات الإطار "الموسّع لمنظمة التجارة العالمية" هي تلك القائمة في مجالات تشملها منظمة التجارة العالمية على مستوى أعمق بكثير من ذلك المتروك به في إطار منظمة التجارة العالمية. أما اتفاقات الالتزامات الأخرى التي تزيد عن التزامات المنظمة فهي الالتزامات في المجالات التي لا تشملها منظمة التجارة العالمية، كسياسة المنافسة وتيسير التجارة.

## الحقيقة النمطية ٤- التعريفات الجمركية لا تستطيع بمفردها قياس التحسن في الوصول إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً

١٣- تتناول الغاية ٨-باء ضمن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً من خلال أمور من بينها تمكينها من الوصول إلى الأسواق بدون أية رسوم جمركية وبدون حصص. ويفيد الرصد الأخير للهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بأن حوالي ٨٠ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً إلى الاقتصادات المتقدمة حصلت على إعفاءات ضريبية للوصول إلى الأسواق عام ٢٠١٠، مقارنة بما يزيد بقليل عن ٧٠ في المائة عام ٢٠٠٠<sup>(٣)</sup>. وبما أن عدداً قليلاً من أقل البلدان نمواً يشارك في اتفاقات التجارة الحرة، فإن إتاحة الوصول إلى الأسواق بدون أية رسوم جمركية وبدون حصص وبشكل يمكن التنبؤ به لجميع أقل البلدان نمواً تكتسي أهمية في الاقتصاد العالمي الحالي.

١٤- بيد أن التعريفات الجمركية لا تحدد بمفردها من سبل الوصول إلى الأسواق في التجارة الدولية الحالية. إذ يتزايد تطبيق تدابير غير تعريفية، أي التدابير التنظيمية الداخلية، كالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة ويزداد تأثيرها على تدفقات التجارة، ويكون هذا التأثير تقييداً في كثير من الأحيان. وثمة هواجس متزايدة، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، إزاء إساءة استخدام التدابير غير التعريفية لأغراض حماية. كما أن الشواغل المتصلة بـ "الحماية الخضراء" - استخدام التدابير لأغراض حماية بدعوى تحقيق أهداف بيئية مشروعة - تحتل أيضاً مكانة مركزية في مناقشات ومفاوضات السياسة التجارية.

١٥- وفي المتوسط، تزيد التدابير غير التعريفية تكاليف المعاملات العابرة للحدود زيادة كبيرة. فبينما تُفرض على الصادرات الزراعية من البلدان المنخفضة الدخل، على سبيل المثال، رسوم جمركية منخفضة في المتوسط تبلغ حوالي ٥ في المائة في البلدان المتقدمة، فإن متوسط تكاليف الاستيراد تصل إلى حوالي ٣٠ في المائة<sup>(٤)</sup> عندما تدمج القيود التجارية للتدابير غير التعريفية في شكل مكافئ للرسوم التعريفية.

١٦- وقد يشعر المصدرون في البلدان النامية المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً أكثر من غيرهم بآثار التدابير غير التعريفية المقيدة للتجارة. فالتدابير غير التعريفية هي الأكثر انتشاراً في فئات المنتجات التي تشكل أهمية تصديرية كبرى لهذه البلدان (كالمواد الغذائية

(٣) الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: الشراكة العالمية من أجل التنمية تمر بمرحلة حرجة. تقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.I.12. 8-101224-1-92-978، ISBN، نيويورك.

(٤) UNCTAD (2012), *Non-tariff Measures to Trade: Economic and Policy Issues for Developing Countries*.

والمسوحات والأحذية والمنتجات الخشبية، على سبيل المثال). وعلاوة على ذلك، فإن المنتجين في هذه البلدان أقل تجهيزاً بصورة عامة، بالتكنولوجيا وبالإطار المؤسسي اللازمين للامتثال لمعايير جودة المنتج ولاحتياجات عملية الإنتاج، في أسواق البلدان المتقدمة.

## باء- التجارة الدولية كوسيلة للتنمية

### التجارة الدولية كحافز لمجموعة أوسع من الأهداف الإنمائية

١٧- إن لتعزيز المشاركة في التجارة الدولية قوة حافزة - مثلها مثل التمويل والاستثمار والتكنولوجيا - لإحداث تغيرات في الظروف الإنمائية، لأن التجارة الدولية تنصدي للشواغل الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية كالفقر، والعمالة، والأمن الغذائي، والتعليم، ونوع الجنس، والصحة، والاستدامة البيئية.

١٨- وفيما يتعلق مثلاً بالأمن الغذائي يمكن أن تكون التجارة حلاً أو مشكلة لحاجتنا إلى تغذية سكان العالم، التي تُقدَّر تكلفتها بحوالي ٧ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار) عام ٢٠١٥. وبما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مستمر، يبدو أن الرأي القائل بضرورة زيادة الاكتفاء الذاتي لتحقيق الأمن الغذائي (أي تقليل الاعتماد على واردات الأغذية) رأي آخذ في الانتشار. ولكن الرأي المعارض لهذا الرأي مدعّم بأدلة تفيد بأن غالبية البلدان المستوردة الصافية للأغذية ليست متأثرة جدياً بانعدام الأمن الغذائي، بينما يميل عدد كبير من البلدان التي تملك قطاعاً زراعياً واسعاً نسبياً إلى التأثر بأزمات الغذاء.

١٩- فمن جهة، يمكن أن تسيطر الواردات التنافسية للأغذية على الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، لا سيما عندما تكون "القدرة التنافسية" مستمدة من إجراءات مانعة للمنافسة كإعانات التصدير أو إعانات المنتجين في الاقتصادات المتقدمة. ومن جهة أخرى، تؤدي جملة أمور بينها القيود على الصادرات وأموال السلع الزراعية إلى عدم انتظام في التجارة الدولية للأغذية، مما يزيد من خطر انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٢٠- وقد يكون للتجارة أيضاً أثر على فرص العمل. فتعزيز المشاركة في التجارة الدولية، مثلاً من خلال تحرير التجارة، يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل، وبالتالي في الحد من الفقر، كما لوحظ في عدد من البلدان النامية في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، تفيد عدة دراسات تجريبية ركزت على أثر السياسة التجارية بأن الصلة غامضة بين تحرير التجارة والعمالة. ومعنى هذا أن تحرير التجارة بحد ذاته ليس له تأثير ملموس على إجمالي فرص العمل التي يتم إنشاؤها أو على عدد ما يُلغى من وظائف. ومرة أخرى، فإن وجود سياسات تدعم خلق فرص العمل من خلال التجارة، كتنسيق تطوير قطاعات التصدير الإنتاجية، وخلق المهارات المناسبة، وبناء الهياكل الأساسية، والتصميم المؤسسي هو الذي يدعم اكتشاف الذات ويرسي التعلم ويركز عليه.

٢١- ومن مجالات الخلاف الأخرى تقييم الصلة بين التجارة والبيئة. فلتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان يتزايد عددهم ومواجهة ارتفاع مستويات استهلاك الفرد في الاقتصادات الناشئة، ينبغي زيادة الناتج المحلي الإجمالي في العالم بثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٥٠. ومن المرجح أن تؤدي متطلبات النمو هذه إلى تفاقم التحديات العالمية: مناخ أكثر سخونة وتقلباً، وإمدادات مياه مهددة، وتدهور في الأراضي، واستنزاف للغابات، وندرة في الموارد الطبيعية اللازمة للاستمرار في تزويد مجتمعنا الحديث باحتياجاته. وقد تُضر الزيادة في التجارة الدولية بالاستدامة البيئية ما لم يترافق نشر الإنتاج الصناعي في العالم مع إتاحة الوصول الفعلي إلى التكنولوجيا المدخرة للطاقة والتكنولوجيا النظيفة. ويُقر الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١، ومؤخراً ريو+٢٠، بأن التجارة الدولية يمكن أن تعزز نشر السلع والخدمات والتكنولوجيات المراعية للبيئة، فضلاً عن أساليب الإنتاج المستدامة والمنصفة اجتماعياً بين البلدان، وبالتالي تقدم إسهام هام في التنمية المستدامة.

٢٢- وفيما يتعلق بتأثير التجارة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ثمة علاقة قوية بين نوع الجنس والتجارة، ويمكن للسياسات التجارية أن تشجع أو تثبط المساواة بين الجنسين، وبالتالي فإن أوجه عدم المساواة بين الجنسين قد تؤثر في نتائج السياسات التجارية والأداء التجاري<sup>(٥)</sup>.

٢٣- وقد تؤثر السياسات التجارية على المساواة بين الجنسين من خلال قنوات انتقال متعددة تشمل الآثار على الاستهلاك (تأثير السياسات التجارية على الأسعار المحلية للسلع والخدمات) والآثار على الدخل (من خلال الأجور والأرباح المتأتية من السلع والخدمات المتاجر بها). وفي الوقت نفسه، قد يكون لأوجه عدم المساواة بين الجنسين تأثير كبير على الأداء التجاري. فعلى سبيل المثال، قد يشجع تفاوت الأجر بين الجنسين صادرات المواد المصنعة الكثيفة العمالة بسبب انخفاض تكاليف أجور الإناث<sup>(٦)</sup>.

**تجاوز الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية - بعض المجالات التي تحتاج إلى استجابات سياساتية، والشراكة العالمية من أجل التنمية**

٢٤- في هذه المرحلة من عملية وضع جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، لا بد من التمييز بين الغايات (أي الأهداف) والوسائل اللازمة لتحقيقها. إذ يمكن للتجارة الدولية أن تشكل

(٥) United Nations Research Institute for Social Development (2012), "Inequalities and the post-2015 development agenda", Research and Policy Brief 15; UNCTAD (2012) تراعي الاعتبارات الجنسانية"، مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد، TD/456، الأونكتاد (٢٠٠٩)، "إدماج المنظور الجنساني في السياسة التجارية"، مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد، TD/B/C.I/EM.2/2/Rev.1؛ Catagay N. (2001), "Trade, gender and poverty", United Nations Development Programme, New York; Fontana M. (2003), "The gender effects of trade liberalization in developing countries: A review of the literature", DP101 Discussion Papers in Economics, University of Sussex

(٦) Seguino, S. (2000), Gender inequality and economic growth: A cross-country analysis. *World Development*. 28(7): 1211-1230

وسيلة قوية لتحقيق الأهداف الإنمائية العامة كالقضاء على الفقر المدقع. ولكن أثر التجارة على التنمية قد يكون إيجابياً أو سلبياً. وتتحدد علامة الأثر التجاري بوضع سياسات وإجراءات محلية محددة الأهداف بشكل جيد لتحقيق التنمية الشاملة، والشراكة العالمية التي تعزز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني.

٢٥- وهناك بالذات قطاع واحد يمكنه أن يعزز الصلة بين التجارة والتنمية في البلدان النامية، وهذا القطاع هو قطاع الخدمات. وتطوير قطاع الخدمات وتجارة الخدمات اللذين يمثلان الجزء الأكبر من الإنتاج في جميع البلدان تقريباً أمر حاسم في تعزيز نمو القطاع التجاري، وفي ربط نمو التجارة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الشاملين. وتُحسّن خدمات تيسير التجارة كالنقل، والاتصالات، والخدمات المالية، وخدمات الأعمال التجارية، بما في ذلك الخدمات المهنية، القدرة التنافسية للبلدان في التجارة الدولية. وتوسّع خدمات المستهلك، كالتوزيع وبيع بضائع المنتجين بالتجزئة إلى المستهلكين، حجم السوق المحلي. والخدمات الصحية والتعليمية أساسية في تخليص الفقراء من براثن الفقر عن طريق إيجاد فرص عمل منتجة لهم. ويمكن أن يحظى هذا الجزء من الأنشطة الاقتصادية باهتمام خاص من الشراكة العالمية من أجل التنمية في تحديد السبل الفعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية العامة.

٢٦- وترتبط الهجرة بالخدمات وهي تعزز الروابط الاقتصادية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد وتسهم بالتالي في زيادة التجارة والاستثمار عبر الحدود. وعدد الذين يعيشون ويعملون خارج بلدانهم الأصلية يتجاوز ٢٠٠ مليون شخص. ويمكن أن تكون الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الموفدة للمهاجرين والمستقبله لهم كبيرة. فبالنسبة للبلدان الموفدة، يمكن أن تتمثل هذه الفوائد في زيادة التحويلات المالية التي توفر مصادر لتمويل التنمية، والرأسمال البشري، وتحسين المهارات، ونقل المعارف، وتمكين المرأة. أما فيما يتعلق بالبلدان المستقبلية فإن التوازن بين العرض والطلب، لا سيما في قطاعي الخدمات الصحية والتعليمية، يمثل أحد المزايا الرئيسية. ولا تزال هناك تحديات تتمثل في زيادة الفوائد وتقليل التكاليف إلى الحد الأدنى بالنسبة للبلدان الموفدة والمستقبله على السواء. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إقامة شراكة "إنمائية متبادلة" على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية، مع تأمين الهجرة الدائرية.

٢٧- وفيما يتعلق بتحقيق النمو الشامل عبر صادرات الصناعات التحويلية، لا سيما من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، يمكن لسياسات المنافسة المحددة الهدف داخل البلدان النامية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تؤدي دوراً حاسماً في رصد الاختلال في ميزان القوى بين شركة رائدة وشركات محلية، وفي منع أي سلوك مناف للمنافسة تقوم به الشركة الرائدة ومعاقبتها على هذا السلوك.

٢٨- على أن الإجراءات الوطنية لا تستطيع بمفردها أن تُقلص أوجه النقص المستمرة والحوجز التجارية في النظام التجاري العالمي. وهذا ما يحتم على المجتمع الدولي الآن أكثر



من أي وقت مضى القيام معلى وجه السرعة بإنشاء نظام مفتوح، قائم على قواعد، وشفاف، وغير تمييزي، ومتعدد الأطراف. فإذا أُريد مثلاً للتجارة الدولية أن تحسّن الاستفادة البيئية، يمكن للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يساعد: في تعزيز ضوابط تقديم الإعانات في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والوقود الأحفوري؛ وفي تحديد أشكال الإعانات الحكومية غير الموجبة لأية إجراءات تعويضية، التي تقدم للإنتاج والاستهلاك الوطنيين المستدامين؛ وفي تذليل الحواجز البيئية غير الجمركية أمام التجارة؛ وفي تعزيز نقل التكنولوجيات البيئية وتوسيع استخدام البلدان النامية لحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة.

٢٩- وفي الوقت نفسه، قد تستدعي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والمطولة استحداث سبل جديدة لتعزيز التوافق في الآراء فيما يتعلق بتدعيم التعاون، على المستويات المتعددة الأطراف، وفي تذليل الحواجز التجارية كالتدابير غير التعريفية، والعمل على جعل التجارة الدولية أكثر إنصافاً بحيث تحفز النمو الاقتصادي الشامل بشكل إيجابي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً. ويمكن إيلاء الاهتمام، على سبيل المثال، لتجربة تبادل الخبرات بين بلدان الجنوب ولوضع القواعد اللينة "من أجل تمهيد السبيل أمام أطر ملزمة قانوناً بقدر أكبر وأمام عمليات رسمية لوضع قواعد صارمة".

٣٠- وبات انتشار اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والأقليمية حقيقة اقتصادية في الوقت الحالي. وبغية الحفاظ على الشفافية في النظام التجاري العالمي، قد تحتاج اتفاقات التجارة الحرة إلى رصد وتقييم منتظمين فيما يتصل بآثارها على النمو الاقتصادي الشامل والمنصف في البلدان النامية.

## جيم - خلاصة - المضي قدماً بالعملية

٣١- تُعقد الدورة الستون لمجلس التجارة والتنمية في وقت تبرز فيه الحاجة إلى تحديد مجموعة واضحة من الأهداف الإنمائية الشاملة والمستدامة التي يتعين تحقيقها في العقود المقبلة.

٣٢- ويطرح التقرير الذي صدر مؤخراً والمعنون "تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" خطة عالمية لاستئصال الفقر المدقع، ووضع حد للمجاعة والأمية والوفيات التي يمكن الوقاية منها<sup>(٧)</sup>. وهو يشدد على الحاجة إلى شراكة عالمية حقيقية ويوصي، كما يبين مرفق التقرير بالتفصيل، بوضع إطار لما بعد عام ٢٠١٥ لإجراء خمسة "تحولات رئيسية"، ويقترح مجموعة توضيحية من اثني عشر هدفاً عالمياً/غاية وطنية، بما في ذلك الهدف المتعلق بالنظام التجاري.

(٧) United Nations (2013), "A new global partnership: eradicate poverty and transform economies through sustainable development". أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة الفريق المؤلف من ٢٧ عضواً برئاسة رئيسي إندونيسيا وليبيريا، ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهو يضم قيادات من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة.

٣٣- وكلف مؤتمر ريو+٢٠ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، التي ستستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتتلاقى مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجري حالياً وضع أهداف التنمية المستدامة من خلال عملية حكومية دولية تفضي إلى الاتفاق النهائي عليها في الجمعية العامة عام ٢٠١٤.

٣٤- وتمثل عملية وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، التي تجري على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك داخل الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، جهداً مشتركاً لتمهيد السبيل نحو الحوكمة الدولية في المستقبل.

٣٥- والمكانة التي يحتلها مجلس التجارة والتنمية، بما يتمتع به من ولاية أساسية لبحث كيفية تفاعل التجارة الدولية والسياسات التجارية مع التنمية، مناسبة تماماً لأداء دور رئيسي في تعميق المناقشات حول مجموعة من التدابير السياسية على الصعيدين الوطني والدولي بما يكفل استمرار تأثير التجارة على التنمية بشكل إيجابي ومحفز.

## ثانياً - الاتجاهات الاقتصادية والتجارية العالمية

### ألف - الاتجاهات الاقتصادية الرئيسية

٣٦- خلال العقدين الماضيين، توسع الاقتصاد العالمي بحوالي ١٧٠ في المائة وازدياد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بأكثر من ٣٠ في المائة، من ٥٧٠٠ دولار إلى ٧٦٠٠ دولار<sup>(٨)</sup>. ومع أن مستويات الدخل في العالم لا تزال متفاوتة للغاية (إذ يبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد ١٦٠ دولاراً في أفقر عشرة بلدان، مقارنة بـ ٥٠٠٠٠ دولار في أغناها)، فإن التفاوت في الدخل بين البلدان قد انخفض في العقد الماضي<sup>(٩)</sup>. ويعكس هذا الانخفاض معدلات نمو اقتصادي أكبر بكثير في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من المعدلات المسجلة في البلدان المتقدمة. وفي المتوسط، سجل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان النامية ككل زيادة سنوية إجمالية بلغت حوالي ٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، مقابل حوالي ١ في المائة في البلدان المتقدمة<sup>(١٠)</sup>. على أن البلدان المتوسطة الدخل هي التي سجل فيها أساساً أكبر ارتفاع في دخل الفرد من بين البلدان النامية، بينما سجلت البلدان ذات الدخل الأدنى تقدماً أقل نسبياً.

(٨) الأونكتاد (٢٠١٣)، قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية التابعة للأونكتاد.

(٩) انظر الأونكتاد، "تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر"، TD/B/C.I/29.

(١٠) البيانات الواردة في هذا الجزء مستمدة، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك، من تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٣، المحدث حتى منتصف ٢٠١٣.

٣٧- ومع أن النمو الاقتصادي يستعيد قوته ببطء منذ الأزمة الاقتصادية، لا يزال وضع العمالة يشكل تحدياً سياسياً رئيسياً للنمو الشامل في الكثير من البلدان. ولا يزال النقص في فرص العمل أحد أسباب زيادة التفاوت في الدخل داخل البلدان. ومع أن البطالة في العالم زادت من ٥,٥ في المائة من قوة العمل عام ٢٠٠٧ إلى ٦ في المائة عام ٢٠١١<sup>(١١)</sup> فإن هذا الاتجاه يرجع أساساً إلى الوضع في البلدان المتقدمة (التي ارتفعت فيها البطالة من ٥,٨ في المائة إلى ٨,٥ في المائة). وفي المقابل، تراجعت البطالة الآن في البلدان النامية (لا سيما في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا) إلى ما دون المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة المالية. بيد أن المستويات المرتفعة للبطالة والعمالة الناقصة لا تزال تشكل تحدياً للكثير من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا.

٣٨- ويتحقق الانتعاش العالمي جنباً إلى جنب مع تقدم الانتقال نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. إذ زادت الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة والمحروقات بنسبة ١٧ في المائة لتسجل رقماً قياسياً جديداً قدره ٢٥٧ مليار دولار عام ٢٠١١. وأسهمت الاقتصادات النامية بنسبة ٣٥ في المائة في إجمالي هذه الاستثمارات، مقارنة بـ ٦٥ في المائة للاقتصادات المتقدمة. وتمثل البلدان النامية حالياً أكثر من ٤٠ في المائة من الإنتاج العالمي للإيثانول الأحيائي و ١٢ في المائة من الإنتاج العالمي للديزل الأحيائي. ومن المتوقع أن ينمو حجم السوق العالمية للتكنولوجيات الخفيفة الكربون والمتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة بنحو ثلاثة أضعاف من ٨٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ٢,٢ تريليون دولار عام ٢٠٢٠، مما يعني ضمناً نمواً عالمياً سنوياً في السوق بنسبة ١١ في المائة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠<sup>(١٢)</sup>. كما أن الزخم باتجاه اقتصاد أخضر واضح أيضاً بالنظر إلى خدمات تقليص انبعاثات الكربون. وزادت قيمة السوق العالمية لخفض انبعاثات الكربون من ١١ مليار دولار فقط عام ٢٠٠٥ إلى ١٧٦ مليار دولار عام ٢٠١١، ولكنها انخفضت بعد ذلك إلى ٨٥ مليار دولار عام ٢٠١٢. وبلغت قيمة الاستثمارات في مشاريع آلية التنمية النظيفة في ٨١ بلداً نامياً ٢٣ مليار دولار عام ٢٠١١<sup>(١٣)</sup>.

## باء- اتجاهات التجارة الدولية للبضائع

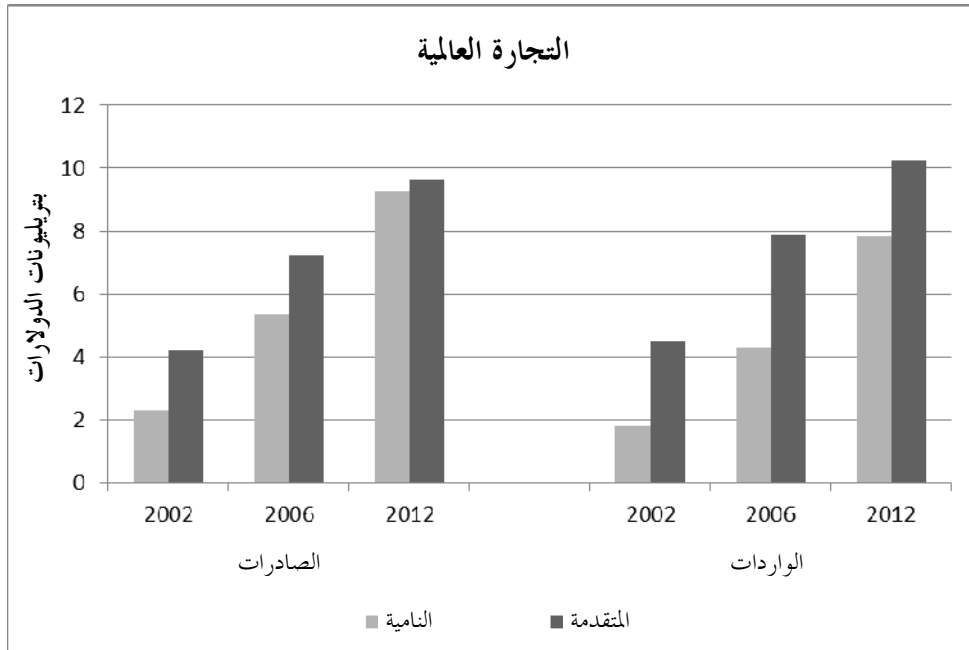
٣٩- شهد العقد الماضي زيادة ملحوظة في التجارة الدولية. ورغم الأزمة الاقتصادية، زادت التجارة العالمية في البضائع زيادة كبيرة بلغت ثلاثة أمثالها تقريباً منذ عام ٢٠٠٢ لتصل إلى حوالي ١٨,٥ تريليون دولار عام ٢٠١٢. وشكلت صادرات البلدان النامية حوالي نصف الصادرات العالمية للبضائع (الشكل ١).

(١١) انظر منظمة العمل الدولية (٢٠١٢)، التقرير العالمي للأجور ٢٠١٢/٢٠١٣: الأجور والنمو النصف. حنيف.

(١٢) HSBC Global Research (2010), "Sizing the climate economy".

(١٣) البنك الدولي (٢٠١١)، "State and trends of the carbon market 2011"؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٣) "Forest products annual market review, 2011-2012".

الشكل ١  
التجارة العالمية بحسب مستوى التنمية



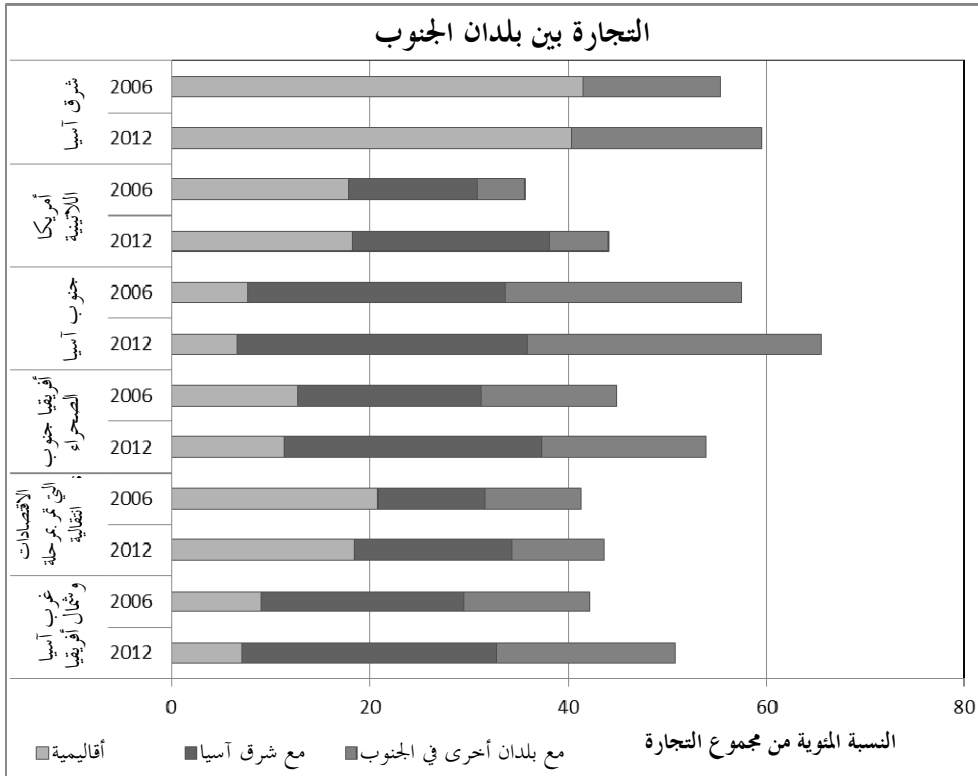
المصدر: الحل التجاري العالمي المتكامل/قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية.

٤٠- ورغم حسن أداء البلدان النامية كمجموعة، فقد كان اندماجها في الاقتصاد العالمي شديد الاختلاف. إذ لا تزال بلدان شرق آسيا تسيطر على التدفقات التجارية للبلدان النامية، بينما تتخلف مناطق أخرى عنها كثيراً. والواضح أن الصين باتت شريكاً تجارياً تتزايد أهميته بالنسبة للكثير من البلدان النامية الأخرى، ليس فقط في منطقة شرق آسيا ولكن أيضاً في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية. وعلى العكس من ذلك، تراجعت أهمية البلدان المتقدمة كأسواق مقصد رئيسية في كثير من الحالات رغم أنها لا تزال كبيرة للغاية. وفي المجمل، فإن للزيادة القوية في الطلب في البلدان النامية (لا سيما البلدان المتوسطة الدخل) آثاراً هامة على التدفقات التجارية الدولية.

٤١- كما أسهمت زيادة الطلب من البلدان النامية في تحقيق زيادة سريعة في التجارة بين بلدان الجنوب. إذ تمثل الصادرات حالياً بين بلدان الجنوب ٥٥ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية من البضائع. والجدير بالذكر أن حصة كبيرة من التجارة بين بلدان الجنوب تعكس تجزؤ عمليات الإنتاج، لا سيما في فئات منتجات محددة (المعدات الإلكترونية ومعدات الاتصال، على سبيل المثال) التي يتاجر بها من بلدان شرق آسيا وإليها وفيما بينها. هذا علاوة على أنه حتى فيما يتعلق بمناطق بلدان نامية أخرى، تشمل حصة كبيرة من التجارة تدفقات تجارية مع منطقة شرق آسيا (الشكل ٢).

الشكل ٢

## التكوين الإقليمي للتجارة بين بلدان الجنوب



المصدر: الحل التجاري العالمي المتكامل/قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية.

٤٢- وفي ظل التغيرات في التكاليف الإنتاجية والتجارية، تحركت عمليات الإنتاج بين مناطق العالم، مما غير حصة البلدان من التجارة العالمية. وبينما تظل البلدان المتقدمة المصدرة الرئيسية لأكثر السلع تطوراً (كالسيارات مثلاً) وبعض المنتجات الصناعية الثقيلة (كالمواد الكيميائية مثلاً)، فإن البلدان النامية زادت حصصها السوقية كمصدرة للسلع، خصوصاً سلع الصناعات التحويلية الخفيفة كالألبسة والإلكترونيات. وخلال العقد الماضي، تمكن عدد من البلدان النامية من تنويع إنتاجها وصادراتها لتشمل منتجات أكثر تطوراً وذات قيمة مضافة أكبر. لكن حجم هذا التنويع كان أكبر نسبياً في البلدان النامية المرتفعة والمتوسطة الدخل خصوصاً بلدان شرق آسيا. وعلى العكس من ذلك، لا تزال مكونات صادرات العديد من البلدان الأفريقية قليلة التنوع وتتألف أساساً من السلع الأساسية والمنتجات غير المجهزة. وفي هذا الصدد، يرجع النمو الذي حدث مؤخراً في صادرات بضائع أقل البلدان نمواً، التي تضاقت خلال العقد الماضي (من حيث القيمة)، بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في أسعار بعض السلع الأساسية. وباستثناء قلة من مصدري الطاقة والمعادن، لا تزال أقل البلدان نمواً تسجل عجزاً تجارياً مستمراً، مما يجد من قدرتها على زيادة إيراداتها الخارجية لتمويل احتياجاتها الإنمائية.

٤٣ - وقد تأثرت التجارة الدولية في العقد الماضي تأثراً كبيراً بانتشار سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في قطاعات مثل الإلكترونيات ومعدات الاتصال والسيارات، التي توسعت بشكل كبير خلال تلك الفترة (إذا قيس نمو التجارة في السلع الوسيطة). وفي كثير من الأحيان، لم يقترن نمو التجارة داخل سلاسل القيمة العالمية بزيادات مماثلة في القيمة المضافة أو في متوسط الأجر، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الأصغر العالقة في أنشطة قليلة التعقيد أو ذات إمكانيات نمو ضعيفة. واللافت أن البلدان التي نجحت خلال السنوات العشرين الماضية في زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية وفي زيادة القيمة المضافة المحلية لصادراتها شهدت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بلغ في المتوسط ٤,٣ في المائة، مقابل ٢,٢ في المائة للبلدان التي زادت مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية فقط دون "رفع مستوى" القيمة المضافة المحلية<sup>(١٤)</sup>.

### جيم - الاتجاهات في إنتاج الخدمات وتجارتها

٤٤ - أصبح قطاع الخدمات أهم نشاط اقتصادي وأهم مصدر عمالة على الإطلاق في الاقتصاد العالمي. فهو يمثل الآن ثلثي إنتاج العالم و٤٤ في المائة من العمالة في العالم. ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً في الاقتصادات المتقدمة (حوالي ٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مما هي عليه في البلدان النامية (٣٨ في المائة)، باستثناء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٦٣ في المائة). وعلاوة على ذلك، زادت حصة العمالة في قطاع الخدمات خلال العقد الماضي في جميع المناطق (باستثناء شمال أفريقيا). وجاءت هذه الزيادة جزئياً كنتيجة لانتقال النساء من القطاع غير النظامي والقطاع الزراعي إلى قطاعات الخدمات<sup>(١٥)</sup>. ويوظف قطاع الخدمات في العالم حالياً نصف القوى العاملة النسائية. وأسهم تطور قطاع الخدمات، لا سيما الهياكل الأساسية وخدمات تكنولوجيا المعلومات، إسهاماً كبيراً في تعزيز الإنتاجية على نطاق الاقتصاد بأكمله، لأن الخدمات توفر مدخلات ضرورية للسلع والخدمات الأخرى.

٤٥ - وبلغت تجارة الخدمات العالمية ٤,٤ تريليون دولار عام ٢٠١٢، أي ٢٠ في المائة من الصادرات العالمية من السلع والخدمات. وتُنْفَذ حصة كبيرة من تجارة الخدمات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات الذي زاد على نحو غير متناسب في العقود الأخيرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات أخرى. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ٣٧ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات عالمياً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ بعد أن كانت النسبة ١٩ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢<sup>(١٦)</sup>.

(١٤) UNCTAD, "Global value chains and development, investment and value added in the global economy", UNCTAD/DIAE/2013/1.

(١٥) International Labour Organization (2012), *Global Employment Trends for Women 2012*. Geneva

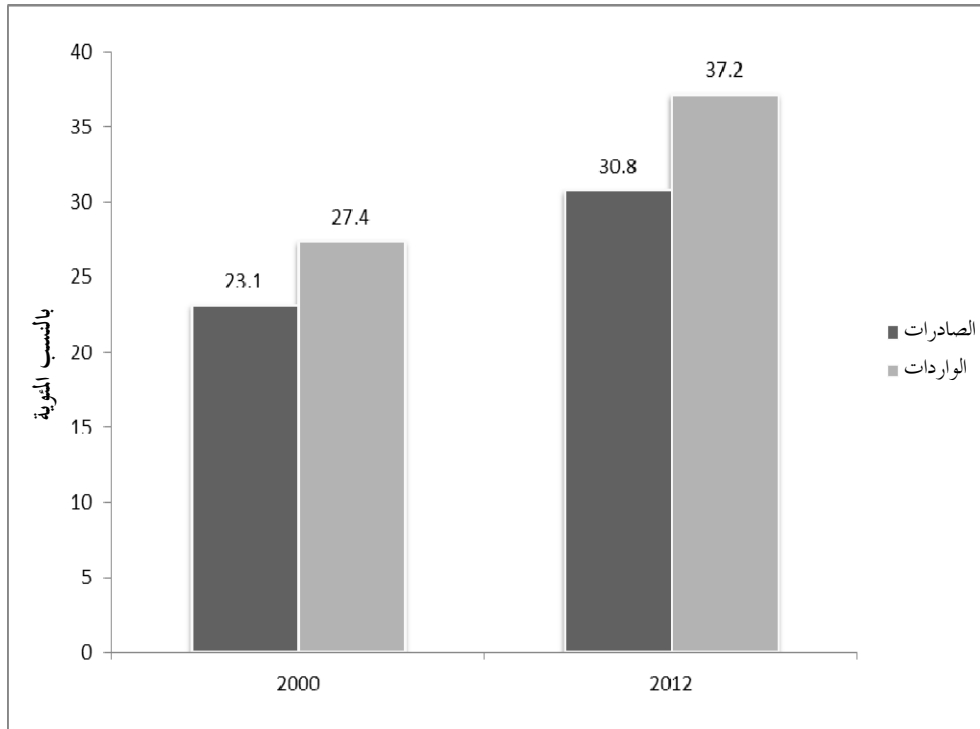
(١٦) انظر الأونكتاد (٢٠١٢)، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢.

وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢، زادت القيمة الاسمية لصادرات الخدمات العالمية بنسبة ١١ في المائة سنوياً. ويمثل السفر والنقل وخدمات الأعمال التجارية الأخرى الفئات الرئيسية الثلاثة لصادرات الخدمات العالمية، إذ بلغت أكثر من ٧٠ في المائة. وتشمل خدمات الأعمال التجارية الأخرى أنشطة مختلفة كالخدمات القانونية والإعلانات والخدمات الاستشارية والحاسبة والبحث والتطوير.

٤٦- ورغم أن حصة الخدمات في صادرات البلدان النامية لا تتجاوز ١٤ في المائة، فإن البلدان النامية سجلت نمواً سنوياً في صادرات الخدمات خلال العقد الماضي بلغ ١٣,٤ في المائة، وهو نمو أسرع مما شهدته البلدان المتقدمة (٩,٥ في المائة)، حيث سُجل نمو قوي بشكل خاص في آسيا (١٤,٥ في المائة). وارتفعت الحصة السوقية للبلدان النامية ارتفاعاً كبيراً ومتزايداً في مجالات البناء (٤٠ في المائة) وخدمات السفر (٤٢ في المائة) فضلاً عن خدمات الحاسوب والمعلومات (٣٠ في المائة)، وهي زيادة مستحقة أساساً من الهند. ونتيجة لذلك، زادت حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية للخدمات من ٢٣ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣١ في المائة عام ٢٠١٢ (الشكل ٣)، وباتت صادرات الخدمات مصدراً هاماً للإيرادات الخارجية بالنسبة لبعض البلدان النامية.

الشكل ٣

حصة البلدان النامية في التجارة العالمية للخدمات بالنسب المئوية، العامان ٢٠١٢ و ٢٠٠٠

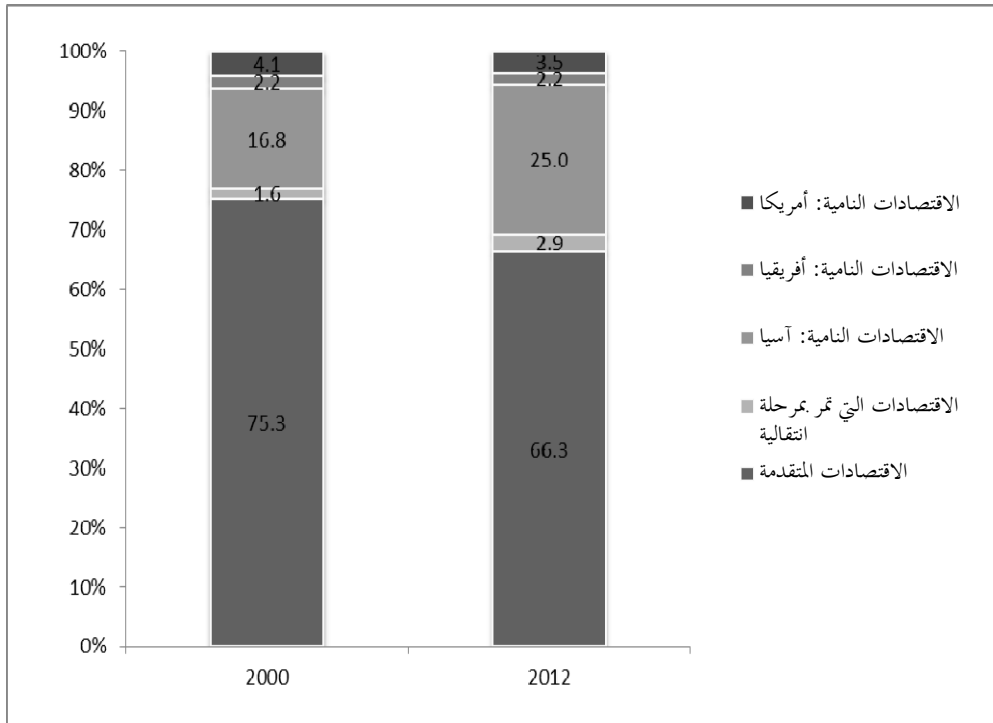


المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية التابعة للأونكتاد.

٤٧- بيد أن تدفقات تجارة الخدمات تركزت بشكل كبير بين قلة من البلدان، إذ بلغت حصة أكبر عشرة مصدريين ٥١ في المائة من الصادرات العالمية. وتصنيف صادرات الخدمات بحسب المنطقة الإقليمية، يبين أن الاقتصادات النامية الآسيوية هي الوحيدة التي زادت صادراتها من الخدمات زيادة كبيرة، إذ ارتفعت من ١٧ إلى ٢٥ في المائة خلال هذه الفترة - تراجمت حصة اقتصادات أمريكا اللاتينية من ٤ في المائة إلى ٣,٥ في المائة، بينما ظلت حصة الاقتصادات الأفريقية ثابتة عند ٢ في المائة (الشكل ٤). وقليلة هي حتى البلدان النامية الآسيوية التي أصبحت موردة عالمية للخدمات، وأهم هذه البلدان هي سنغافورة والصين والهند.

الشكل ٤

الحصة المئوية في الصادرات العالمية للخدمات، بحسب الوضع الإنمائي، العامان ٢٠٠٠ و٢٠١٢



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية التابعة للأمم المتحدة.

## دال - السياسة التجارية والوصول إلى الأسواق

٤٨- تعقدت السياسات التجارية تدريجياً خلال العقد الماضي. فجدول الأعمال التجاري الذي يتصدى له صانعو السياسات في الوقت الحاضر لا يشمل السياسات التجارية التقليدية كالتعريفات الجمركية فحسب، بل يشمل أيضاً العديد من القضايا الداخلية. هذا بالإضافة إلى زيادة تعقد الاتفاقات التي أبرمت مؤخراً لكونها تسعى إلى إدماج أسواق لا تقتصر على السلع، بل تشمل أيضاً الخدمات والاستثمار. وسبب تعقد النظام التجاري لا يرجع فحسب



إلى أتباع نطاق الأحكام التنظيمية وانتشارها، بل يرجع أيضاً إلى تزايد عدد الاتفاقات الإقليمية والاتفاقات التفضيلية، وهي اتفاقات متداخلة في كثير من الأحيان. وكثيراً ما تكون التحديات المتمثلة في تقييم التداعيات التجارية للسياسات التجارية على طاولة المفاوضات، ومدى اتساقها مع الأهداف السياساتية الأخرى، وتداعياتها على الاتفاقات التجارية المتقاطعة الأخرى، وأخيراً أثرها على التنمية الاقتصادية، وتحديات هائلة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية ذات الموارد البشرية والقدرات الإدارية المحدودة.

٤٩- ومما يتسم بأهمية خاصة لوصول البلدان النامية إلى الأسواق تزايد أثر التدابير غير التعريفية على التجارة. ومع أن فائدة التدابير غير التعريفية هي تحقيق أغراض مشروع في معظم الحالات، لأنها تعالج شواغل مشروع كالأمن الغذائي وحماية البيئة، فإن لها في حالات كثيرة آثاراً تقييدية وتشويهية كبيرة في التجارة الدولية<sup>(١٧)</sup>. فعلى سبيل المثال، تواجه الصادرات الزراعية من البلدان المنخفضة الدخل تعريفات جمركية تبلغ في المتوسط ٥ في المائة في الاقتصادات المتقدمة - لكن عندما تدرج القيود التجارية للتدابير غير التعريفية في شكل معادل تعريفي، يصل متوسط حاجز الاستيراد إلى حوالي ٣٠ في المائة. والأهم من ذلك أن تأثير التدابير غير التعريفية المُقيد للتجارة يؤدي، في الكثير من الأحيان، إلى التمييز ضد صادرات أقل البلدان نمواً لسببين: أولهما أن التدابير غير التعريفية أكثر انتشاراً في مجموعات المنتجات التي تشكل المكونات الرئيسية لسلة صادرات أقل البلدان نمواً، كالمنتجات الزراعية، والمنسوجات، والأحذية، والمنتجات الخشبية؛ وثانيهما أن منتجي أقل البلدان نمواً أقل تجهيزاً بالتكنولوجيا والأطر الإدارية اللازمة للامتثال لمعايير جودة المنتجات ولاحتياجات عملية الإنتاج في أسواق البلدان المتقدمة.

٥٠- وقد زاد القلق إزاء استخدام التدابير غير التعريفية بعد الأزمة الاقتصادية. وقد أفادت تقديرات منظمة التجارة العالمية، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بأن معدل التغطية التجارية للتدابير التقييدية المنفذة منذ بداية الأزمة عام ٢٠٠٨ يصل إلى حوالي ٣ في المائة من التجارة العالمية للبضائع. فبالإضافة إلى التعريفات الجمركية، تتمثل التدابير التقييدية الرئيسية في أنواع مختلفة من التدابير غير التعريفية، بما في ذلك التدابير التصحيحية التجارية، وتراخيص الاستيراد، وعمليات المراقبة الجمركية، والحواجز التقنية للتجارة، والتدابير الصحية، وتدابير الصحة النباتية. ورغم أن الكثير من هذه التدابير يهدف إلى حفز الاقتصاد المحلي - بما في ذلك من خلال الامتيازات الضريبية، والإعانات الحكومية، والأفضليات المحلية في المشتريات الحكومية، وشروط المحتوى المحلي - فإن لها، في كثير من الأحيان، مؤثرات خارجية على الشركاء التجاريين. ولذلك، جدد مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في لوس كابوس في حزيران/يونيه ٢٠١٢ التزام بلدان المجموعة بوقف التدابير التي تؤثر على النشاط التجاري والاستثمار والتراجع عنها حتى عام ٢٠١٤.

(١٧) UNCTAD (2012), *Non-Tariff Measures to Trade: Economic and Policy Issues for Developing Countries*. UNCTAD/DITC/TAB/2012/1

٥١- وللشواغل المتصلة بالحماية الخضراء - استخدام التدابير لأغراض حمائية بدعوى تحقيق أهداف بيئية مشروعة - مكانة رئيسية هي الأخرى في مناقشات ومفاوضات السياسة التجارية. وترتبط التوترات التجارية الحالية في هذا المجال، على نحو خاص، بتدابير تقييد الواردات كإلحاقات، وقوانين مكافحة الإغراق، وفرض ضريبة الكربون عند الحدود، ومتطلبات المحتوى المحلي في قطاع الطاقة المتجددة، فضلاً عن تقييد صادرات المواد الأولية اللازمة لنشر التكنولوجيات الخضراء. وتؤدي الرؤى المختلفة حول هذه التدابير إلى نزاعات داخل منظمة التجارة العالمية، وكذلك في إطار قواعد الاستثمار المنصوص عليها في بعض اتفاقات التجارة الإقليمية. وما لم يتم التوفيق بين الرؤى المختلفة، يحتمل جداً أن يسفر الانتقال نحو اقتصاد أكثر اخضراراً عن مضاعفة أعباء وصول البلدان النامية إلى الأسواق. والتصديّ السليم لهذه الشواغل لا يتمثل عموماً في إضعاف المعايير البيئية، بل في تمكين المصدرين من استيفائها.

## هاء- مركز النظام التجاري المتعدد الأطراف

٥٢- بما أن المفاوضات الشاملة المتعددة الأطراف متوقفة، تُبذل الآن جهود المضي قدماً بالمفاوضات في مجالات مختارة، خلال المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية (بالي، إندونيسيا، ٣-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣). واقترح تناول عدد من القضايا كتنسيق التجارة لكونها قد نضجت للتوصل إلى نتائج بشأنها. وقد استؤنفت المناقشات أيضاً حول قضايا مختارة في مجال الزراعة (الأمن الغذائي، وإدارة الحصص التعريفية) وعدة قضايا إنمائية. وفي غضون ذلك، استكملت مجموعة من عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فأصبحت عضوية الاتحاد الروسي، والجزيل الأسود، وساموا، وفانواتو نافذة في عام ٢٠١٢، ووصل بذلك مجموع عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى ١٥٧ عضواً.

٥٣- وبموازاة ذلك، عُقدت خارج جولة الدوحة مفاوضات متعدّدة الأطراف في عدة مجالات. وكان الهدف من عمليات إعادة التفاوض على الاتفاق المتعدّد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية، الذي انتهت منه الأطراف الخمسة عشر في الاتفاق في أيار/مايو ٢٠١٢، هو تحديث الضوابط وتوسيع نطاق تغطية الكيانات الحكومية الخاضعة لهذا الاتفاق. وأبلغ عن أن عمليات إعادة التفاوض أضافت حوالي ٢٠٠ كياناً مشتركاً إلى الجداول، لأن أطراف الاتفاق وسعت نطاقه ليشمل الكيانات الحكومية المركزية والأقاليمية التي كانت قد استُثنت من قبل، فضلاً عن فئات جديدة (كالخدمات، والشراكات بين القطاعين الخاص والعام، والبناء، على سبيل المثال) وخفضت العتبات النقدية.

٥٤- وجرت مناقشات متعدّدة الأطراف أيضاً بين أطراف اتفاق تكنولوجيا المعلومات لتوسيع نطاق تغطية المنتجات وعدد البلدان المشاركة. ويضم هذا الاتفاق حالياً ٧٠ مشاركاً وقعوا عليه يمثلون ٩٧ في المائة من التجارة العالمية للمنتجات ذات الصلة بعد أن كان قد أبرم

في البداية من جانب ٢٩ مشاركاً عام ١٩٩٦. أما إلغاء التعريفات الجمركية في هذه القطاعات الذي جرى التفاوض بشأنه على أساس متعدد الأطراف ووسع نطاقه مع ذلك ليشمل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية، فهو من المتوقع أن يشجع الابتكار والحصول على التكنولوجيا، ويُيسر التجارة والإنتاج داخل سلاسل القيمة العالمية.

٥٥- وعلاوة على ذلك، يشارك نحو ١٨ بلداً في المناقشات، ويُتوقع أن تبدأ هذه البلدان مفاوضات حول إبرام اتفاق خدمات دولي متعدد الأطراف. ومن المتوقع أن يكون الاتفاق المقترح شامل النطاق، وأن يشمل التزامات بتيسير دخول الأسواق تُقابل، إلى أقرب حد ممكن، المستويات المطبقة على شروط دخول الأسواق، وأن يستند إلى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وأن يستأثر بجزء كبير من التحرير الذي تحقق في تجارة الخدمات بموجب اتفاقات التجارة الإقليمية.

## واو - اتفاقات التجارة الإقليمية

٥٦- خلال العقدين الماضيين، أبدت البلدان اهتماماً أكبر بإبرام اتفاقات تجارية إقليمية أو بتوسيع أو تعميق المبرم منها. وحتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية قد تلقى ٥٤٦ إخطاراً باتفاقات تجارية إقليمية، بينها ٣٥٤ اتفاقاً حيز النفاذ<sup>(١٨)</sup>. وقد أصبح معظم الاتفاقات التجارية الإقليمية الحديثة أكثر عمقاً وشمولاً، وتجاوز قواعد منظمة التجارة العالمية ليشمل تدابير تنظيمية داخلية في العديد من المجالات كالاستثمار، وسياسات المنافسة، وحركات رأس المال، وحقوق الملكية الفكرية، والمشتريات الحكومية.

٥٧- وتنشأ حالياً اتفاقات تجارية إقليمية واسعة النطاق من الجيل الجديد تهدف إلى تحقيق تكامل "عالي المستوى" - منها، على سبيل المثال، اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ الجاري التفاوض بشأنه والذي يمكن أن يُحفز إبرام اتفاق تجارة حرة لعموم المحيط الهادئ يشمل آسيا والمحيط الهادئ ويصل ناتجه المحلي الإجمالي إلى ٢٧ تريليون دولار، ويحقق مكاسب سنوية من الدخل تصل إلى ٢٩٥ مليار دولار. وأُعلن عن مفاوضات إقامة شراكة تجارية واستثمارية عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير وقد بدأت هذه المفاوضات في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٥٨- ويستكشف الكثير من البلدان النامية، على نحو متزايد، خطط اندماج إقليمية بين بلدان الجنوب لتعزيز وفورات الحجم، وتحقيق التنوع، والتنمية الاقتصادية المشتركة في النهاية. فعلى سبيل المثال، قرر الاتحاد الأفريقي، بالاستناد إلى مبادرات قائمة، كالمبادرة

(١٨) انظر [http://www.wto.org/english/tratop\\_e/region\\_e/region\\_e.htm](http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm) (accessed 5 July 2013)

الثلاثية بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومجموعة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التعجيل في بدء العمل في منطقة التجارة الحرة القارية، بحلول تاريخ إرشادي هو عام ٢٠١٧، والقيام، لهذه الغاية، بتنفيذ خطة عمل لتدعيم التجارة بين البلدان الأفريقية<sup>(١٩)</sup>. فقد تخلق إمكانية تطوير التكامل والتعاون بين بلدان الجنوب فرصاً رائعة أمام هذه البلدان للاستفادة من أسواق أكبر، ومن وفورات الحجم والتنوع الاقتصادي. كما أن التعاون بين بلدان الجنوب مفيد بشكل خاص في تيسير تنسيق أوسع للسياسات والضوابط التنظيمية من أجل تيسير التجارة فضلاً عن تجميع الموارد، وبناء شبكات نقل وهياكل أساسية إقليمية مشتركة لتوثيق الترابط بين الأسواق.

(١٩) "مقرر بشأن تشجيع التجارة الأفريقية البينية والتعجيل بإنشاء منطقة التجارة القارية الحرة" (Assembly/AU/Dec.394(XVIII))، الذي اعتمد في الدورة العادية الثامنة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا، ٢٣-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢).